التغلب على الأزمة:
القرن الأفريقي

الرسالة الأساسية

من الأمور الأساسية أن تتوفر لدى البلدان والمجتمعات في القرن الأفريقي القدرة على حماية سبل المعيشة الهشة التي تعتمد عليها حياة كثير من الشعوب، مع تعزيز مناعة الأسر المعيشية ونظم المعيشة المتضررة أثناء هذه الأزمة وبعدها. وتلزم بصورة عاجلة مجموعة من الإجراءات الإنسانية المباشرة والاستثمارات الاستراتيجية المتوسطة الأجل في إدارة الأزمة لتعزيز وحماية أسس الأمن الغذائي في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

وتتراوح تحديات الأمن الغذائي والتغذوي في الوقت الحاضر في القرن الأفريقي ما بين **جفاف متأصل** يؤثر في قرابة 12 مليون شخص (جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، وأوغندا) **والنزاع أثناء عمليات الانتقال إلى السلم** (السودان، وجنوب السودان، وشمال أوغندا)، فضلا عن **ارتفاع أسعار السلع والمستلزمات الأساسية، وصراعات** محلية ممتدة وموسمية. وتتمثل العوامل التي تثير قلقا خاصا في تشابك حالات التعرض مع الآثار الإقليمية للجفاف، وأمراض الحيوان، والنزاعات، والتشرد، خاصة بالنسبة للسكان في جنوب الصومال.

وتتطلب الإدارة الفعالة للأزمة الحالية توافر قدرات قوية على كافة المستويات عن طريق:

- قيادة استباقية للحكومات الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أفريقيا من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الإنسانية للإنعاش والتنمية؛
- دعم إنساني فعال وقائم على الأدلة ومنسق وخاضع للمساءلة وملائم لإنقاذ الأرواح عن طريق دعم سبل المعيشة التي تحفظ الحياة؛
- تكامل وثيق بين الإجراءات الخاصة بالحد من المخاطر مع استراتيجيات للتدخل الإنساني؛
- استثمارات إستراتيجية في الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل لتحسين مناعة سبل المعيشة وتعزيز القدرات المحلية والوطنية للتنمية الزراعية وإدارة أخطار الكوارث.

وتتفاوت أنماط المناعة والتعرض خاصة على مستوى الأسر المعيشية ونظم المعيشة في جميع أنحاء الإقليم، مما يتطلب رصدا دقيقا ونهجا إنسانية ملائمة للإنعاش، والحد من المخاطر، والتنمية. وتقدم هذه الورقة لمحة مختصرة عن الاستراتيجيات الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لكل بلد.

المسار المزدوج لتحقيق الأمن الغذائي

تتطلب طوارئ الجفاف بشكل عام – وهي أخطر حالات الطوارئ المتعلقة بالأمن الغذائي في العالم – **استراتيجيات متسقة وسخية للاستجابة المستنيرة** توجه نحو إنقاذ الأرواح وضمان الإنعاش عن طريق دعم سبل المعيشة القائمة على الزراعة، بما في ذلك:

- حماية أصول سبل المعيشة لصغار الرعاة المعرضين؛
- تأمين الموارد اللازمة لإنتاج المحاصيل الخاصة بالمزارعين بالنسبة لموسم الزراعة القادم؛
- حماية الأسر المعيشية المعرضة من ارتفاع أسعار الأغذية، بما في ذلك عن طريق شبكات الأمان الإنتاجية الموسعة.

وحتى مع وجود تركيز متزايد على الاستجابات الإنسانية لطوارئ الجفاف، **فإنه تلزم موارد مصاحبة للتدخلات المستدامة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل من أجل:**

- تحقيق النمو الزراعي المستدام والمتكافئ والتنمية الريفية؛
- ضمان توافر الأغذية المغذية للجميع بصورة كافية وضمان الحصول عليها؛
- دعم سبل المعيشة المستدامة لزيادة المناعة في مواجهة دورات الكوارث المتسارعة وتقلبات المناخ.

وتتسق هذه التدابير مع نهج المسار المزدوج **لإطار العمل الشامل** التابع للأمم المتحدة بعد تحديثه، أي لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المعرضين مع تقوية المناعة على المدى الطويل ("المسار المزدوج لتحقيق الأمن الغذائي") والتصدي لكافة جوانب الأمن الغذائي – الحصول، والتوافر، والاستخدام، والاستقرار – لضمان تخفيضات مستدامة في الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية.

الإدارة الناجحة للأزمات الدورية في قطاع الزراعة

يتعرض القرن الأفريقي **لدورات متكررة من الجفاف والفيضانات التي** تؤثر بدرجة كبيرة على هيكل ونتائج نظم سبل المعيشة للمزارعين والرعويين. وتمثل قوة هذه النظم، أكثر من أي تدخل خارجي، الفرق بين الحياة أو الموت، والأمن أو العوز، والاستقرار أو الخطر. **والملاحظ أن الكثير من سبل المعيشة يتسم بالمناعة**، ولكن الظواهر الشديدة – كما تشاهد اليوم في بعض أجزاء القرن الأفريقي – يمكن أن تجتاح سبل المعيشة وتتسبب في ظهور أزمات إنسانية.

ولابد أن هذا الجفاف سينتهي، وعلى الأرجح بسقوط أمطار غزيرة ستكون بمثابة نعمة في صورة نقمة: فعلى سبيل المثال، بينما تستعيد هذه الأمطار الموارد المائية للحيوانات الزراعية وتعيد الحياة إلى الأراضي الجافة، إلا أن بداية الأمطار ستحمل أيضا في طياتها أمراضا حيوانية قاتلة بين جموع الحيوانات الزراعية المجهدة، مع زيادة النواقل التي تحملها المياه والتي تهدد الإنسان، وتلحق الضرر بالهياكل الأساسية. **وليس الوقت مبكرا للبدء في اتخاذ تدابير لإدارة المخاطر.** فالطفيليات والأمراض التي تصيب الحيوانات الزراعية تمثل قلقا خاصا، ليس فقط بسبب تهديدها المباشر لسبل المعيشة الرعوية والزراعية، ولكن أيضا بسبب أثرها المحتمل على أسواق صادرات الحيوانات الزراعية المجزية، خاصة في دول الخليج.

وحتى مع تزايد القلق من أزمة الجفاف الحالية، أدت **الاستثمارات طوال عقود،** من جانب المجتمعات والحكومات والمنظمات الإنسانية والإنمائية إلى **تخفيض مدى التأثر وتحسين القدرات** فيما يتعلق بإدارة الكوارث والنزاعات في القرن الأفريقي. وتعني استراتيجيات الحد من المخاطر، وشبكات الأمان الرسمية وغير الرسمية، والتدخلات الإنسانية أن الوفيات بسبب الجوع والأمراض لا تزال تمثل تهديدا خطيرا، ولكن بدرجة أقل احتمالا الآن منها قبل 20 أو 30 عاما – شريطة دعم الاستجابات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بدرجة كافية.

وبمرور الوقت، **كانت التدخلات الخاصة بسبل المعيشة في حالات الطوارئ في هذه المنطقة تدخلات مبتكرة بشكل خاص،** فأنقذت الأرواح وسبل المعيشة، وساهمت في ممارسة العمل الإنساني على المستوى العالمي. وتشمل مثل هذه الابتكارات في ظروف الأزمة فيما بين المجتمعات الريفية، ومع البلدان الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية جملة أمور من بينها:

- **دعم سبل المعيشة الريفية**
  - شبكات مجتمعية للصحة البيطرية مرتبطة بخدمات بيطرية خاصة خاضعة لتنسيق الحكومة؛
  - أسواق للبذور بالقسائم والأموال النقدية لحماية إمدادات البذور المحلية، وتنشيط الأسواق المحلية، وزيادة فرص الحصول على البذور المحسنة؛
  - دعم تسويق الحيوانات الزراعية في حالات الطوارئ، بما في ذلك أدوار محسنة لصاحبات الأعمال؛
  - شبكات أمان عن طريق برامج النقد مقابل العمل، والعمل مقابل الغذاء لدعم قوة العمل الريفية في أوقات الأزمات، وعن طريق شبكات الأمانة الإنتاجية، وإيجاد مسارات للخروج من الفقر؛
  - خدمات تعليمية وصحية مجتمعية وأنشطة مدرة للدخل، وإيجاد فرص لسبل المعيشة الريفية خارج المزرعة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

- **نظم التنسيق، والمعلومات، والتحليل، والاتصال**
  - نظم للإنذار المبكر ونظم تحليلية تدعمها نمذجة عالمية ووطنية وخاصة بسبل المعيشة؛

- تنسيق إنساني، وتحليل ودعم النظم الدولية، والإقليمية، والوطنية، والوطنية الفرعية لإدارة الأزمات، بما في ذلك جماعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية وفرقة مهام لانينيا؛
- وضع خرائط لاقتصادات الأسر المعيشية ونظم سبل المعيشة وكذلك بيان المخاطر؛
- تطوير وتطبيق معايير لحالات الطوارئ المتعلقة بالثروة الحيوانية.

- **إدارة المخاطر**
  - تطويع إطار عمل هيوغو ليلائم السياسات الوطنية لإدارة أخطار الكوارث وكذلك ممارسات إدارة الكوارث المجتمعية؛
  - وتدابير مجتمعية للتخفيف من آثار النزاعات استنادا إلى استراتيجيات إدارة الكوارث الطبيعية بالنسبة لنقاط المياه الرعوية والمراعي.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، فإن خطر فقدان الأصول الرئيسية لسبل المعيشة، مثل (الحيوانات الزراعية، والمحاصيل، والأرض وغيرها) لا يزال عاليا بدرجة غير مقبولة. وهناك **حاجة عاجلة لمواصلة إحراز تقدم من أجل حماية وتعزيز سبل معيشة السكان الذين يعتمدون على المحاصيل والثروة الحيوانية** باعتبار ذلك المصدر الأخير للأغذية والتغذية والأمن الاقتصادي للغالبية الساحقة من السكان في القرن الأفريقي.

وفضلا عن ذلك، فإن التحديات الحالية ترجع جذورها إلى عدم كفاية الاستثمارات في المقومات الأساسية للنمو المستدام. وعلى هذا النحو، فإنه لا يمكن التصدي لمخاطر الأزمة **وحالات الضعف المرتبطة بها في يوم وليلة**. ولتحقيق نمو مستدام، يحتاج قطاع الزراعة بصورة فورية إلى استثمارات عامة مكثفة واستراتيجية في بنية تحتية ريفية محسنة، بما في ذلك الري والبحوث الزراعية، كما يحتاج إلى بيئة سياسية تتسم بالنشاط وبرنامج للعمل الميداني يهدف إلى تعبئة المؤسسات والموارد القائمة من أجل توفير خدمات الدعم بصورة أكثر كفاءة.

العمل الإنساني والإنعاش والتنمية المستدامة

توجد لكثير، إن لم يكن لجميع الابتكارات في الدعم الإنساني المقدم للسكان المعتمدين على المحاصيل والحيوانات الزراعية والموضحة أعلاه، جذور في الاستثمارات الإنمائية الطويلة الأجل في قطاع الزراعة، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وتطوير نظم الصحة البيطرية الفعالة في المناطق الوعرة والنائية، واستراتيجيات للحد من أخطار الكوارث، مع ابتكارات في إنتاج المحاصيل، وتخزينها، وتسويقها. ولا تزال هناك الآن روابط هامة **ومجالات تآزر إيجابية بين المجتمعات التقنية المعنية بالأغذية والزراعة والتي تعمل في سياقات إنسانية وإنمائية على حد سواء.**

وبنفس الطريقة، فإن الاستراتيجيات الطويلة الأجل لتعزيز المناعة في مواجهة أخطار الجفاف، والفيضانات، والكوارث، والآفات، والنزاعات، والصدمات الاقتصادية توجد في سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية وخطط الاستثمار التي يضعها كل بلد في القرن الأفريقي، بما في ذلك تلك التي شكلت في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، كما هو الحال في إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا. ومع وجود تركيز قوي شبه إجماعي على تنمية القدرات من أجل الدورة الكاملة لإدارة أخطار الكوارث، والحد من عوامل التعرض، وتعزيز المناعة، **قامت بلدان القرن الأفريقي، تمشيا مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتوجيهات الاتحاد الأفريقي بتحويل نهجها من الاعتماد الضيق على الاستجابة للكوارث إلى استراتيجية أوسع لإدارة المخاطر**، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ.

ويتطلب تحقيق الإنعاش بعد النجاة وإرساء أساس متين للنمو والمناعة المحسنة أمام صدمات المستقبل إعادة تأهيل البنية التحتية على كافة المستويات، وإجراء تدخلات على نطاق كبير في طائفة واسعة من المجالات التي تحمى وتدعم سبل المعيشة الريفية. ويجري دعم برامج تنمية الزراعة في الإقليم عن طريق **زيادة عامة في الإرادة السياسية والموارد الداخلية المتنامية**، ولكن هذا يتعارض مع الأثر العميق **لتغير المناخ والتهميش المستمر وحالات التعرض داخل اقتصاد معولم**. وقد تحقق توافق في الآراء عن طريق الحوار والمفاوضات مع الحكومات، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية بشأن **الأولويات الرئيسية للاستثمارات في التنمية الزراعية** في القرن الأفريقي. ويرد أدناه وصف مختصر لهذه الاستراتيجيات. وتتضمن الأمثلة، وبينما تتفاوت الأمثلة حسب السياق، إلا أنها تشمل ما يلي:

- تطوير البنية التحتية، والإعمار، والوقاية من الكوارث؛
- التخفيف من وطأة الفقر، والأمن الغذائي، وزيادة الدخول الريفية؛
- تشجيع الأعمال التجارية الزراعية والصناعة الزراعية، وزيادة القدرة التنافسية الوطنية والإقليمية والعالمية للقطاع الخاص، وتحسين روابط المزارعين مع الأسواق، ونهج مركزة لسلسلة القيمة؛
- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك مصايد الأسماك وقواعد الثروة الحيوانية.

وهناك عدد من **المبادئ الأساسية** التي تعد حاسمة في تقرير ما إذا كان في استطاعة المبادرات أن تترك أثرا إيجابيا على حماية وتعزيز سبل المعيشة بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي وتحسين مناعتها على المدى الطويل في مواجهة الصدمات. ويمكن اعتبار هذه المبادئ بمثابة "حزمة" لمواصلة السير قُدما، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الشراكات (في عملية التصميم، والتنفيذ، والرصد، والتقييم) التي تحقق التكامل والتغطية الواسعة والجودة المحسنة؛
- المشاركة المجتمعية القوية والحقيقية كعنصر أساسي للنجاح – خاصة في تلك المبادرات التي تتطلب مشاركة قوية من جانب المرأة؛
- التزام ودعم على المستوى المؤسسي؛

- تدفقات للموارد يمكن التنبؤ بها (من الحكومات والجهات المانحة على حد سواء)؛
- حماية بيئية وإدارة سليمة للموارد الطبيعية كعناصر أساسية لإعادة بناء سبل المعيشة في النظم الأيكولوجية الهشة.

احتياجات التنسيق في حالات الطوارئ الإقليمية

ينبغي تصميم مواجهة الطوارئ بالنسبة للجفاف في شرقي القرن الأفريقي في إطار خطة العمل الخاصة بالقرن الأفريقي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وتدعو خطة العمل إلى تحسين الدعم المقدم من الأمم المتحدة والوكالات غير التابعة للأمم المتحدة إلى العمليات الإقليمية والقطرية من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية المزمنين، وتعزيز مناعة سبل المعيشة المعرضة، وضمان الزيادة المبكرة والملائمة والفعالة للمساعدة في أوقات الأزمات الحادة. وتعد المجموعة العالمية للأمن الغذائي التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وبرنامج الأغذية العالمي، أداة أساسية لدعم تنسيق الأعمال الإنسانية على المستوى القطري.

وتعد جماعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية أداة إقليمية متعددة القطاعات ومشتركة بين الوكالات أنشئت في عام 2005 في نيروبي لتقاسم المعلومات وبناء توافق في الآراء بشأن تحليل الأمن الغذائي، ووضع استراتيجيات واستجابات للتخفيف والمناعة من أجل الأسر المعيشية المعرضة، ورصد المعلومات السوقية عبر الحدود، وجمع أصحاب المصلحة لأغراض الدعوة. وتضم عضوية هذه الجماعة أكثر من 20 منظمة دولية غير حكومية، و10 وكالات تابعة للأمم المتحدة، و14 جهة مانحة/سفارة، وهيئات إقليمية، ومؤسسات إنسانية دولية. وتستضيف المنظمة جماعة العمل هذه، وتغطي 12 بلدا في الإقليم. وستشارك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أفريقيا في رئاسة جماعة العمل هذه في المستقبل، لضمان الشرعية والتمكين من إقامة حوار أقوى مع برنامج الأمن الغذائي التابع للاتحاد الأفريقي.

وتلزم موارد لدعم جماعة العمل، وفرقة مهام لانينيا، وجماعة العمل الإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ، والشبكة الإقليمية للمساواة بين الجنسين والزراعة. وتقوم هذه الشبكات بدور أساسي في حشد الدعم لسبل المعيشة الاستراتيجية وللدعوة في هذا المجال. وتعبر المشاركة القوية في الاجتماعات العادية عن مستوى الاهتمام بالوظائف التي تقوم بها هذه الشبكات، بما في ذلك زيادة الاهتمام بتحليل الاستجابة والدعوة المشتركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

لمحة عامة قطرية

جيبوتي

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

تأثر سكان جيبوتي الرعويون بسبب تأخر سقوط الأمطار وعدم انتظامه على مدى فصلين مطيرين. وتتركز الجهود على إنقاذ سبل المعيشة الريفية عن طريق تحسين الوصول إلى مياه الشرب، وتشجيع تربية الحيوانات الرئيسية والأنشطة الزراعية، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ وتنسيق الأعمال الإنسانية استنادا إلى أربع ركائز:

1- **الإنتاج الزراعي**، مثل إقامة مرافق أسرية لتخزين الأعلاف؛ وإنتاج أعلاف حيوانية تكميلية؛ وتشجيع إنتاج الدواجن (خاصة بالنسبة للمرأة)؛ وتوفير تكنولوجيا الري على نطاق محدود؛ وإعادة تأهيل إنتاج الأعلاف والأغذية على نطاق صغير.

2- **إعادة تأهيل نقاط المياه**، مثل إعادة تأهيل مرافق مستجمعات المياه السطحية وأحواض المياه الجوفية؛ ووضع استراتيجيات مبتكرة لإمدادات المياه مع إقامة سدود تحت سطح الأرض.

3- **متابعة ورصد مؤشرات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في سياق إدارة مخاطر الجفاف**، مثل رصد أسعار الأغذية؛ وجمع وتحليل المعلومات عن نقاط المياه؛ ورسم الخرائط، ، وتحليل تحركات الحيوانات الزراعية؛ وإصدار تحذيرات على أساس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

4- **الحفاظ على الثروة الحيوانية وحمايتها**، مثل العقاقير البيطرية والمعدات اللازمة لوقاية صحة الحيوان ومنع انتشار الأمراض؛ وإعادة تأهيل القدرات الإقليمية على التشخيص الإكلينيكي البيطري.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

في إطار مشاورات القرن الأفريقي بشأن الأمن الغذائي، حددت وثيقة جيبوتي الوطنية لاستراتيجيات الحد من الفقر عام 2004 (*الأساس الاستراتيجي لمكافحة الفقر*) أولويات أساسية لانعدام الأمن الغذائي؛ وإدارة أخطار الكوارث، بما في ذلك رسم خرائط عن التعرض؛ والإدارة المستدامة للمياه والتربة؛ وتنمية الزراعة الرعوية؛ وتنمية مصايد الأسماك الحرفية، والتنمية المجتمعية؛ والتغذية في سياق الأمن الغذائي.

وقد تناول برنامج الحكومة الوطني للأمن الغذائي عام 2007 القطاعات الفرعية للزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والمياه. وتركز الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي عام 2007 وخطة العمل لعام 2009 على تأمين إمدادات الأغذية والحد من التعرض للصدمات (الجفاف، والفيضانات، والتضخم، والنزاعات الإقليمية، وغير ذلك). ويتكون الإطار الاستراتيجي، الذي وضع بدعم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والمنظمة، من عنصرين تكميليين: (1) الوقاية من الأزمات وإدارتها؛ (2) الأمن الغذائي والتغذوي الهيكلي (الذي يرتبط بسياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية).

وأولويات الإستراتيجية هي: (1) ترشيد إدارة الموارد؛ (2) تحقيق القدرات القائمة والحد من الاعتماد على الأغذية؛ (3) ضمان حصول السكان المعرضين على الأغذية؛ (4) تعزيز الموارد البشرية وبناء القدرات؛ (5) تشجيع سياسات المعلومات وتقييم الأثر. وقد وضعت خطة العمل على أساس مجموعة متسقة من 12 برنامجا/مشروعا من البرامج والمشاريع ذات الأولوية على أن تقدم إلى الجهات المانحة على أساس تكلفة إجمالية تقدر بمبلغ 104 ملايين دولار أمريكي. ويجري بحث البرنامج في الإطار الأكبر للمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، وقد وضع على غرار مبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبذلك فإنه يوفر الأساس لخطة الاستثمار التابعة لهذا البرنامج؛ ويستمر العمل بشأن وضع اتفاق قطري في إطار هذا البرنامج الشامل.

إريتريا

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

تتعرض إريتريا بسبب موقعها في القرن الأفريقي لظواهر مناخية قاسية، بما في ذلك فترات ممتدة ومتكررة من الجفاف والفيضانات التي تحدث بين وقت وآخر. ويشير النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، والقائم على التصوير الساتلي، إلى أن أمطار موسم *أزميرا* (من مارس/آذار إلى مايو/أيار) قد تأخرت أربعة أسابيع، مما أضر بالدورة المحصولية للمحاصيل الرئيسية (مثل الذرة الرفيعة، والدخن، والذرة) وتسبب في تدهور المراعي. والمناطق الأكثر تضررا هي ديبوب، وجاش باركا، وأنسيبا. وفي حين لا تتوافر بيانات عن تأثر الثروة الحيوانية، فإنه يتضح من إمدادات الحبوب وكشف حساب الطلب أن سكان إريتريا البالغ عددهم 5.2 مليون نسمة بحاجة إلى 000 619 طن من الأغذية (القمح، والأرز، والحبوب الجافة) مقارنة بالتوافر المحلي الذي يبلغ 000 282 طن. وهذا يعني عجزا في الواردات قدره 000 337 طن.

ويُعتقد أن قلة الأمطار قد ساهمت في انخفاض مستويات الإنتاج وفي احتمال انعدام الأمن الغذائي. ويلزم دعم قطاع الثروة الحيوانية على شكل أعلاف حيوانية، وأمصال، وإمدادات مياه، وتجديد المخزونات، وكذلك إدارة محسنة للمياه من أجل تحسين الزراعة المروية.

الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل

حددت مشاورات القرن الأفريقي عام 2006 بشأن الأمن الغذائي الأنشطة التالية ذات الأولوية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في إريتريا: (1) إدارة أخطار الكوارث والتصدي لها، بما في ذلك تقييمات التعرض؛ (2) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛ (3) البنية التحتية الريفية المجتمعية وخدمات الدعم؛ (4) الحصول على التثقيف الأساسي في مجالات انعدام الأمن الغذائي؛ (5) شبكات الأمان ونظم الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تعرضا؛ (6) التغذية والأمن الغذائي؛ (7) تنويع سبل المعيشة؛ (8) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي. وتسعى سياسات الأمن الغذائي إلى تشجيع المحاصيل المحلية والإنتاج الحيواني الذي يعتبر قادرا على المنافسة أمام الواردات. ويعد إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، والتسويق الزراعي، والتمويل الريفي، وخدمات الإرشاد، وإدارة الموارد البشرية، وإصلاح الصناعات الزراعية، وتنمية البذور من بين الشواغل الهامة في مجال السياسات، مثل المسائل المتعلقة بالتنسيق وتعاون مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

وتنتظر استراتيجيات وسياسات قطاع الزراعة موافقة الحكومة، في حين أن الورقة المفاهيمية عن الأمن الغذائي لم تلق قبولا إيجابيا من جانب الحكومة. وقد يعزى هذا إلى أن الحكومة تعتبر برنامج التنمية الزراعية (2008–2011) بمثابة خارطة الطريق لتحقيق المزيد من الأمن الغذائي.

إثيوبيا

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

تدهورت حالة الأمن الغذائي في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من إثيوبيا بسبب ظاهرة لانينيا عام 2011، وكذلك في منطقة *بلج* التي تعتمد على الأمطار ومنطقة *سجوم* التي تستقبل الأمطار. وقد أدى هذا إلى انخفاض أداء الدورة المحصولية القصيرة وضعف الأوضاع الخاصة بالثروة الحيوانية، وانخفاض توافر الأغذية، مما أثر بشكل خاص على الأسر المعيشية المعرضة.

ولهذا تتمثل الأولويات الخاصة بالمساعدة فيما يلي:

1– في المناطق الرعوية أو تربية الحيوانات الزراعية:

- الذبح وتخفيض المخزون (التجاري)؛
- الرعاية الصحية البيطرية القائمة على القسائم مع التركيز على مكافحة الطفيليات (الداخلية والخارجية)؛

- التحصين ضد الأمراض الرئيسية العابرة للحدود ذات الأهمية الاقتصادية ومن حيث الصحة العامة أثناء مرحلة الكشف المبكر لدعم سبل المعيشة؛
- إعادة تأهيل نقاط المياه الخاصة بالثروة الحيوانية (حتى ديسمبر/كانون الأول، والأحواض من ديسمبر/ كانون الأول إلى فبراير/شباط)؛
- توفير الأعلاف في حالات الطوارئ باستخدام مكونات متعددة المغذيات ومعالجة مخلفات المحاصيل/ الدريس.

2- في المناطق المزروعة:

- التجهيز المسبق للبذور قبل الموسم المطير التالي؛
- وتوفير المحاصيل الجذرية والدرنية للمناطق المكتظة بالسكان.

مرحلة الطوارئ: من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2011

من المحتمل أن تركز موارد الجهات المانحة والموارد الحكومية خلال مرحلة الطوارئ على أنشطة إنقاذ الحياة، مثل المياه والصرف الصحي، والتغذية والصحة. وهناك حاجة عاجلة أيضا لحماية مخزون التربية الأساسي عن طريق تخفيض المخزون بواسطة الذبح/وعلف الحيوانات الزراعية والتدخلات الخاصة بالصحة البيطرية. وينبغي دعم برامج النقد مقابل العمل والتوسع في هذه البرامج للحفاظ على القوة الشرائية للأسر المعيشية إزاء الارتفاع المستمر في أسعار الحبوب. ولضمان التوافر الفوري للإمدادات الغذائية للأسر المعيشية وجودة هذه الإمدادات، فإنه يلزم تقديم الدعم لإنتاج المحاصيل الجذرية والدرنية السريعة النمو والمغذية وذات الغلة العالية، والخضراوات التي يمكن إنتاجها في الحدائق المنزلية بواسطة النساء والمسنين والأطفال.

مرحلة الإنعاش: من ديسمبر/كانون الأول 2011 إلى ديسمبر/كانون الأول 2014

يلزم أن تركز الجهود على إعادة بناء قطعان الحيوانات الزراعية وتمكين المزارعين من تعزيز الإنتاج عن طريق تشجيع نظام قوي للرعاية الصحية البيطرية يهتم بتحصين الحيوانات الزراعية والرعاية المجتمعية لصحة الحيوان. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر يحتاج إلى إدارة موسعة لمناطق الرعي لوقف تدهورها وزيادة إنتاجية المراعي والحيوانات الزراعية. وينبغي دعم الرعويين الأشد فقرا الذين فقدوا حيواناتهم الزراعية ويفضلون الانتقال إلى سبل معيشية لا تقوم على الحيوانات الزراعية، لإيجاد مصادر بديلة للدخل تخفف الضغط على مناطق الرعي. وفي مناطق الزراعة، ينبغي تشجيع توزيع البذور في حالات الطوارئ ودعم تنوع المحاصيل عن طريق توزيع محاصيل جذرية ودرنية مقاومة للجفاف وبذور للخضراوات المغذية.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

يوفر إطار السياسات والاستثمار للفترة 2010–2020 إطارا استراتيجيا لتحديد الأولويات وتخطيط الاستثمار يساعد على النهوض بالنمو والتنمية الزراعية في إثيوبيا. وقد صمم هذا الإطار لتنفيذ اتفاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويعد إطار السياسات والاستثمار بمثابة خارطة طريق للتنمية يستغرق عشر سنوات لتحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية وتقدير الاحتياجات المالية المطلوبة من الحكومة وشركائها في التنمية. وهو يرتبط بالرؤية الوطنية لتحويل إثيوبيا إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام 2020 إلى جانب عدد من السياسات الرئيسية والبيانات الاستراتيجية، كما يتواءم مع هذه الرؤية. ومن المتوقع أن تنمو ميزانية قطاع الزراعة من نحو 0.7 مليار دولار أمريكي في الفترة 2010–2011 إلى 1.7 مليار دولار أمريكي سنويا مع نهاية فترة إطار السياسات والاستثمار. ويُتوقع أيضا توفير استثمارات إضافية تبلغ نحو 6.2 مليون دولار أمريكي. وعلى هذا الأساس، ستبلغ الميزانية الإجمالية على مدى السنوات العشر لإطار السياسات والاستثمار حوالي 18 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي تم الالتزام بها فعلا في إطار البرامج والمشاريع القائمة. وستكون هناك حاجة إلى معظم التمويل الإضافي البالغ 15.5 مليار دولار أمريكي خلال النصف الثاني من فترة إطار السياسات والاستثمار. ويحدد هذا الإطار أربعة مواضيع رئيسية لها أهدافها الاستراتيجية الخاصة وبرامجها ومشاريعها الاستثمارية الرئيسية: الإنتاجية والإنتاج (7.25 مليون دولار أمريكي) وهو يمثل قرابة نصف الاستثمارات المتوقعة؛ والنشاط التجاري الريفي (992 مليون دولار أمريكي)؛ وإدارة الموارد الطبيعية (976 2 مليون دولار أمريكي)؛ وإدارة أخطار الكوارث والأمن الغذائي (107 3 مليون دولار أمريكي). وتم تحديد الاستثمارات ذات الأولوية المقرر أن تمول بصورة مشتركة من جانب الحكومة والشركاء في التنمية. وعلى أساس أن تمويل الحكومة يمثل 60 في المائة من التكاليف وتمويل الجهات المانحة يمثل 40 في المائة، فإن هذا يعني مساهمة قدرها نحو 9.3 مليار دولار أمريكي من الحكومة و6.2 مليار دولار من الجهات المانحة. وهناك تصور أقل للنمو الاقتصادي من شأنه أن يخفض المساهمات إلى نحو 7.7 مليار دولار و 5.1 مليار دولار من الحكومة والجهات المانحة على التوالي.

كينيا

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

يتعذر على نحو 2.4 مليون من السكان في المناطق الرعوية والزراعية في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من كينيا تلبية احتياجاتهم الأساسية من الأغذية والمياه. ومن الضروري بذل جهود للمحافظة على أصول سبل المعيشة وتعزيز الإنعاش المستدام من أجل التغلب على أثر حالات الجفاف الراهنة.

1- تشمل الاحتياجات الفورية ما يلي:

- زيادة التدفق النقدي على الاقتصاد عن طريق التدخلات الخاصة بالعمل مقابل النقد والتي تدعم المحافظة على التربة والمياه، وحصاد المياه، وتوريد الحيوانات الزراعية؛
- حماية قطعان التربية عن طريق دعم الصحة البيطرية وتوفير المكملات المعدنية؛
- مراقبة أمراض الحيوانات الزراعية في المناطق المتأثرة بالجفاف؛
- تخفيض مخزون الأغذية والحيوانات الزراعية التجارية في المناطق المتأثرة؛
- تخفيض المخزون عن طريق الذبح إذا استمر تدهور الموقف؛
- دعم توفير المياه في المواقع الاستراتيجية — عن طريق دعم الوقود اللازم للمضخات والحد من نقل المياه بالشاحنات.

2- احتياجات مرحلة الإنعاش:

- توفير الحيوانات الزراعية عن طريق نظام للقروض؛
- توزيع البذور والأسمدة وتشجيع الإكثار المجتمعي للبذور في فترة نقص الأمطار من أكتوبر/تشرين الأول إلى تشرين الثاني؛
- تداول الحبوب بعد الحصاد وتسويق المحاصيل والحيوانات الزراعية؛
- دعم تدخلات الصحة البيطرية.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

تستند خطة كينيا المتوسطة الأجل للاستثمار من أجل تحقيق النمو والأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية والتجارة للفترة 2010–2015 إلى الاستراتيجية الإنمائية للقطاع الزراعي الخاصة بهذا البلد، والتي استوفت عمليتها الإنمائية الاشتراطات الخاصة لوضع اتفاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لكينيا. والهدف من الاستراتيجية الإنمائية للقطاع الزراعي والخطة المتوسطة الأجل للاستثمار هو تحقيق الإنتاجية المحسنة في القطاعات الفرعية الأساسية عن طريق الاستثمارات الموجهة. ونظرا للدور الرئيسي الذي تقوم به الزراعة في اقتصاد كينيا، فإن مثل هذه الاستثمارات ستسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي الذي يتناسب مع الأهداف الوطنية.

وتتطلب الحافظة المقترحة للاستثمارات 247 مليار شلن كيني (3.09 مليار دولار أمريكي) على مدى فترة تخطيط تبلغ 5 سنوات حتى 2015. وتمثل مجالات الاستثمار التي تهدف إلى "زيادة الإنتاجية، والنشاط التجاري، والقدرة التنافسية" (112 1 مليون دولار أمريكي) "وتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية" (297 1 مليون دولار أمريكي) أكثر من ثلاثة أرباع الميزانية. وستقدم الاستثمارات الموجهة طبقا للمناطق الأيكولوجية الزراعية التي تفرق

بين المناطق ذات الأمطار الغزيرة، والأراضي شبه القاحلة، والأراضي القاحلة. وتمثل الاستثمارات من أجل "تشجيع مشاركة القطاع الخاص" (368 مليون دولار أمريكي)، "وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والتجارة" (247 مليون دولار أمريكي)، "وإصلاح توفير الخدمات الزراعية" (31 مليون دولار أمريكي)، "وضمان فعالية التنسيق والتنفيذ" (15 مليون دولار أمريكي) الرصيد المتبقي. وسيزداد الإنفاق بصورة تدريجية على مدى الخمس سنوات. وتمشيا مع إعلان مابوتو، التزمت حكومة كينيا بزيادة مستوى إنفاقها الزراعي بنسبة 30 في المائة، أي بمقدار 161.22 مليار شلن كيني، وهو ما يعادل 65 في المائة من الميزانية.

الصومال

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

هناك ما يقدر بنحو 3.7 مليون نسمة في الصومال يتأثرون حاليا بانعدام الأمن الغذائي نتيجة لفشل المحاصيل وانخفاض الإنتاج المتوقع في حصاد أغسطس/آب 2011، وقد أعلنت منطقتان في جنوب الصومال على أنهما في حالة مجاعة بعد أن فقدت هاتان المنطقتان الأصول الأساسية لسبل المعيشة – الحصاد، والحيوانات الزراعية وغيرها – نتيجة للجفاف في القرن الأفريقي. وتشكل هذه الأصول المصدر الوحيد للدخل والأساس الأولي للأمن الغذائي بالنسبة للأسر المعيشية. وسيؤدي العجز عن العمل إلى استمرار تنقل السكان والجوع على نطاق كبير. وستكون حماية قاعدة الأصول الخاصة بمربي الماشية ومساعدة المزارعين على استئناف الزراعة في حينها بالنسبة للموسم القادم من الأمور الأساسية لانتعاش الأمن الغذائي والحالة التغذوية لمعظم الأسر المتضررة من الجفاف.

ولهذا يجب أن تتمثل الأولوية فيما يلي:

- **استعادة** المزارعين **لإنتاج المحاصيل** عن طريق توزيع المستلزمات الزراعية الملائمة لموسم الزراعة القادم؛
- **حماية** سبل **المعيشة والأصول المتبقية لصغار مربي الماشية المعرضين** عن طريق توفير الأعلاف الحيوانية في الوقت المناسب لتفادي المجاعة وبيع الحيوانات الزراعية؛ والمعالجة الطارئة للحيوانات الزراعية وتحصينها لتلافي الأمراض المتعلقة بالجفاف؛
- **تشجيع برامج** النقد **مقابل العمل** عن طريق توظيف أفراد الأسر المعرضة بصورة مؤقتة كمصدر للدخل المطلوب بإلحاح من أجل شراء الأغذية والمساهمة في زيادة المناعة عن طريق إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

أدى التقييم المشترك للاحتياجات والذي أجري في الفترة 2006/2005 إلى صياغة خطة الإعمار والتنمية التي توضح الموقف الحالي في الصومال. ونتيجة لمشاورات القرن الأفريقي بشأن الأمن الغذائي، تم تحديد مجالات العمل

الإرشادية التالية ذات الأولوية: استراتيجيات سبل العيش، والترتيبات المؤسسية والبيئة التمكينية. وتضمنت الأولويات الخاصة بزيادة قدرة البرامج: حماية البيئة وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة؛ وتطوير البنية التحتية؛ وبناء القدرات والتنمية المؤسسية. كما سلطت المشاورات الضوء على الحاجة إلى إقامة شراكات بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة بغية تنشيط المؤسسات الملائمة المسؤولة عن قضايا الأمن الغذائي (الزراعة، والصحة، وإدارة الكوارث، وغير ذلك)، من أجل الاستجابات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء.

وقد وضعت المنظمة، من خلال عملية تشاورية، استراتيجية مدتها خمس سنوات للفترة 2011–2015 من أجل تحسين سبل المعيشة والأمن الغذائي في الصومال. وتحدد الإستراتيجية ثمانية مجالات إستراتيجية للعمل: (1) استقرار دخول الأسر الريفية وزيادتها؛ (2) تحسين الاستخدام المربح والمستدام لموارد الثروة الحيوانية؛ (3) الصيد المستدام من أجل زيادة دخول مجتمعات الصيد والصيادين؛ (4) إدارة الموارد الطبيعية لغرض الإنعاش والاستخدام المستدام؛ (5) ربط الأعمال الإنسانية القصيرة الأجل بأهداف إنمائية طويلة الأجل لتحسين الدعم؛ (6) التعلم من الأساليب الصومالية للمواجهة والنجاة ودعمها؛ (7) إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات وجماعات محلية؛ (8) تحسين التأهب. وتم أيضا تحديد المواضيع الشاملة التالية: البيئة؛ والعلاقة بين الجنسين؛ والشباب؛ وعوامل النزاع. وسيتم تشغيل الاستراتيجية عن طريق خطط عمل سنوية.

السودان

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

المناطق الانتقالية الثلاث وشرق السودان

أدى النزاع في أبيي وجنوب كردفان إلى تشريد أكثر من 190 000 شخص في المنطقتين، في حين لا يزال السكان في مديريتي النيل الأزرق وشرق السودان يواجهون حالة من انعدام الأمن الغذائي المزمن، والفقر المتزايد، وشدة تأثر سبل المعيشة نتيجة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. وتتمثل العوامل الكامنة الرئيسية في استمرار القلق السياسي، والكوارث الطبيعية المتكررة، وقلة سقوط الأمطار، وتضاؤل الإنتاج الزراعي، والفرص الاقتصادية المحدودة، وانخفاض إنتاج الثروة الحيوانية والإنتاجية.

دارفور الكبرى

تتسم دارفور الكبرى بانعدام الأمن الغذائي الانتقالي والمزمن والذي أثر بدرجة كبيرة على سبل معيشة السكان. وبسبب النزاع الممتد والتقلبات المناخية الملحوظة، أصبح نظام الزراعة وإنتاج الثروة الحيوانية عاجزاً عن دعم الاحتياجات الأساسية للمجتمع. وبالنظر إلى الحالة السياسية والاثنية والاجتماعية والاقتصادية الهشة، يحتمل أن يستمر تأثر سكان دارفور بانعدام الأمن الغذائي وتدهور سبل المعيشة في عام 2011. ويمثل توفير الدعم التقني والمادي

للإنتاج الزراعي أحد الأولويات من أجل التغلب على أثر النزاع الممتد، والجفاف المتكرر، والفيضانات المتفرقة، وقيود الحصول على الأراضي الصالحة للزراعة، والتوافر المحدود للمستلزمات الزراعية، وارتفاع أسعار الحبوب، وعدم استقرار أسعار الثروة الحيوانية، وضعف فرص الوصول إلى الأسواق، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية.

وتشمل الأولويات والاحتياجات الرئيسية القصيرة والمتوسطة الأجل ما يلي:

- تقديم الدعم للأشخاص المشردين حديثاً في جنوب كردفان، وأبيي، ودارفور؛
- تقديم الدعم للعائدين إلى دارفور ومناطق البروتوكول الثلاث مع مستلزمات الزراعة وإنتاج الثروة الحيوانية والخدمات؛
- تقديم الدعم للجماعات المتضررة نتيجة لإغلاق مسارات الهجرة وتكدس/تركيز الحيوانات الزراعية في المديريات الواقعة على الحدود (جنوب دارفور، وجنوب كردفان، وأبيي، والنيل الأبيض، وسنّار، والنيل الأزرق)؛
- تعزيز التأهب ومواجهة الأخطار وحالات الطوارئ المتعلقة بالأمن الغذائي وسبل المعيشة؛
- تنسيق التدخلات الخاصة بالأمن الغذائي وقطاع سبل المعيشة؛
- استعادة وحماية البيئة والموارد الطبيعية الأخرى.

وتشمل التدخلات المقترحة ما يلي:

- تدخلات زراعية قائمة على المحاصيل (بما في ذلك توزيع بذور المحاصيل والخضراوات، والأدوات الزراعية ولوازم حيوانات الجر، وتشجيع إنتاج البذور المحلية، والتدريب على أساليب الزراعة المحسنة)؛
- التدخلات لحماية سبل معيشة مربي الحيوانات (بما في ذلك المراقبة المحسنة لأمراض الحيوانات الزراعية، وحملات التحصين، وتدريب العمال في مجال الصحة البيطرية، وإنشاء مراكز بيطرية مجتمعية)، وأسر الصيادين (بما في ذلك توزيع أطقم الصيد، ودعم بناء الزوارق وصنع الشباك، والتدريب على ممارسات الصيد المستدامة)؛
- تشجيع الإدارة المستدامة للموارد (بما في ذلك إنشاء مشاتل، وترويج المواقد المقتصدة في استهلاك الوقود، وإنشاء بنوك للأعلاف وآليات مجتمعية للتفاوض والوساطة خاصة بإدارة الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي)؛
- تنسيق الشركاء في قطاعي الأمن الغذائي وسبل المعيشة.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

كان لانفصال جنوب السودان آثار كبيرة بالنسبة للسمات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في السودان. فمع استقلال جنوب السودان يوم 9 يوليو/تموز 2011، ستقع حقول النفط الموجودة في الجنوب داخل حدود الدولة الجديدة. وهذا يعنى انخفاضاً في عائدات النفط التي كانت تحصل عليها الحكومة، نظراً لأن نحو 73 في المائة من العائدات الإجمالية للنفط تتولد في الجنوب. وسيتغير تشكيل الناتج المحلي الإجمالي في شمال السودان وقد يعود إلى ما كان عليه قبل فترة إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يستعيد قطاع الزراعة دوره الرئيسي بعد أن تراجع قبل ذلك. وستعود الحكومة إلى زيادة التركيز على هذا القطاع عن طريق مزيد من الاستثمارات والسياسات المواتية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة المنتجات الزراعية. وسيكون تركيز التدخلات في هذا القطاع من أجل تحسين الغلات، وخاصة القطن، والقمح، والذرة الرفيعة، والفول السوداني، والسمسم، ومنتجات الثروة الحيوانية. ولتحقيق أهداف الإنتاج، فإنه يلزم تنفيذ مجموعة من السياسات الكلية والسياسات القطاعية. وتتعلق إحدى السياسات الاستراتيجية الهامة المقرر اعتمادها بتنويع الإنتاج وفتح أسواق جديدة، مما يؤدي إلى زيادة النمو في قطاع الزراعة على أن يكون الهدف النهائي هو الحد من الفقر. وتشمل المجالات الأخرى للتحسينات في مجال السياسات التسويق الزراعي، والائتمانات، وإنتاج وتسويق الحيوانات الزراعية. وتلزم بنية تحتية محسنة لتقديم حوافز للمزارعين التقليديين من أجل الاستثمار في التكنولوجيا المحسنة وفي زيادة الإنتاج.

وتقوم سلطات شمال السودان حالياً بإعداد ورقة مؤقتة من أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، وتعتزم بعد ذلك وضع ورقة مستكملة. وتتولى لجنة تقنية متعددة القطاعات إعداد مشروع الورقة المؤقتة. وتهدف السلطات إلى الحصول على مسودة من الورقة المؤقتة بحيث تصبح جاهزة للمشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بعد الانفصال الرسمي. وقد تم تشكيل لجنتين أخريين لورقات استراتيجية الحد من الفقر لدعم إعداد الاستراتيجية الكاملة بعد ذلك.

ويعرض برنامج الإنعاش الزراعي للفترة 2007–2011 تطوير الزراعة، ومصايد الأسماك، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية للسودان بأكمله ووضع الاستراتيجيات الخاصة بذلك. وحدد برنامج الإنعاش الزراعي أولويات لبرامجه بالترتيب التالي: (1) البنية التحتية الأساسية؛ (2) زيادة قدرات المنتجين؛ (3) دعم الخدمات؛ (4) حماية الموارد الطبيعية؛ (5) الأمن الغذائي؛ (6) زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج؛ (7) زيادة كفاءة المخططات الزراعية العامة؛ (8) تحديث وتحسين نظم الزراعة؛ (9) برامج الصناعة الزراعية الريفية. وقد أقرت كل من حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية برنامج العمل الوطني في مجال الأمن الغذائي. وطلب كل منهما من المنظمة المساعدة في عقد مؤتمر للمانحين من أجل تمويل البرنامج. ومن المتوقع تحديث برنامج العمل الوطني بواسطة برنامج القدرة المؤسسية للسودان: معلومات الأمن الغذائي من أجل العمل خلال عام 2011.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2010، استهل مكتب المنظمة في السودان خطة عمل مدتها سنتان لشمال السودان. وتوجد لخطة العمل ميزانية تتجاوز 45 مليون دولار أمريكي تغطي 12 برنامجاً للتنفيذ في دارفور الكبرى، والمناطق الانتقالية الثلاث، والمديريات الشرقية، والمديريات الشمالية والخرطوم. ويعتمد البرنامج نهجاً خاصاً بإدارة أخطار الكوارث من أجل الحالة المعقدة في السودان. وسيقوم بتوسيع أنشطة الاستجابة القائمة الخاصة بالمنظمة لتشمل مزيداً من التركيز على سبل معيشة السكان واستراتيجيات المناعة، مع بناء القدرة المؤسسية لوقاية سبل المعيشة وحمايتها واستعادتها.

جنوب السودان

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

تواجه الزراعة والأمن الغذائي في جنوب السودان قيوداً ترجع في معظمها إلى: (1) انعدام الأمن والنزاع، وكذلك العدد الهائل من العائدين؛ (2) الأخطار الطبيعية؛ (3) انخفاض الإنتاج والإنتاجية في قطاع الزراعة؛ (4) عدم كفاية البنية التحتية والأسواق؛ (5) ضعف الأمن الغذائي والتشكيل المؤسسي للزراعة؛ (6) تهميش المرأة الريفية؛ (7) والخدمات الاجتماعية الأساسية المحدودة.

والسكان الأكثر احتياجاً إلى المساعدة العاجلة هم المشردون داخلياً والسكان المعرضون الذين تضرروا من التشرد بسبب النزاعات المحلية والهجمات من جانب جيش المقاومة، والعائدون القادمون للاستقرار في الدولة المستقلة حديثاً. ويواجه جنوب السودان تحديات هائلة من قبيل الأزمات الغذائية المتكررة وانتشار الجوع على نطاق واسع.

وتشمل التدخلات ذات الأولوية في جنوب السودان ما يلي:

- **دعم سبل المعيشة للمشردين داخلياً، والعائدين، والأسر المعيشية التي تعيلها أنثى** عن طريق توزيع المستلزمات الزراعية الملائمة (بذور المحاصيل والأدوات اليدوية، وتشجيع الإنتاج المحلي للبذور، وإنتاج الخضراوات لموسم الجفاف بشكل أساسي)؛
- **منع انتشار** الأمراض **بين الحيوانات الزراعية وتشجيع إنتاج أغذية بديلة** عن طريق توفير معدات الصيد؛ ومعالجة الحيوانات الزراعية في حالات الطوارئ من الأمراض الأكثر شيوعاً، ومواصلة إعادة تأهيل مرافق سلسلة التبريد؛
- **تحسين الأمن الغذائي وتنسيق مجموعة سبل المعيشة** عن طريق إجراء تقييمات منسقة للأمن الغذائي، والتخطيط والبرمجة لضمان التعبير عن احتياجات المجتمعات والسكان الأكثر تعرضاً في تدخلات الاستجابة الخاصة بالأمن الغذائي.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

في أوائل عام 2011، شرعت حكومة جنوب السودان في عملية وضع خطة عامة ومتعددة القطاعات لفترة مدتها عامان ونصف بعد اتفاق السلام الشامل (من يوليو/تموز 2011 إلى ديسمبر/كانون الأول 2013). وتعتبر الخطة الإنمائية لجنوب السودان خطوة أولى نحو تحقيق الأمن، والتنمية، والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعلى هذا الأساس، أصبحت خطط المساعدة المؤقتة للمنظمة جزءاً من مبادئ الخطة الإنمائية لجنوب السودان وتوضح الأولويات المحددة في مجالات زيادة الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر، ووضع الأساس للتنمية الزراعية الطويلة الأجل. وتبلغ احتياجات التمويل لخطة المساعدة المؤقتة 42.78 مليون دولار أمريكي مقسمة بين مجالين من مجالات الأولوية: الأمن الغذائي واستجابات سبل المعيشة (16.5 مليون دولار) وإنعاش قطاع الزراعة وإعادة التأهيل (26.3 مليون دولار). وليست خطة المساعدة المؤقتة خطة للاستثمار القطاعي ترتبط بميزانية وطنية، وإنما تعرض عدة مذكرات مفاهيمية تتناول قضايا محددة في إطار مجالي الأولوية المحددين. ومن المتوقع أن توجه خطة المساعدة المؤقتة مخصصات ميزانية الحكومة ومخصصات الدعم من جانب شريك في التنمية في الفترة من يوليو/تموز 2011 حتى نهاية عام 2013.

أوغندا

الاحتياجات في حالات الطوارئ والإنعاش

نظراً لأن أزمة القرن الأفريقي تترك حالياً أثراً محلياً معتدلاً في منطقتي آشولي وكاراموجا وهما منطقتان فرعيتان شمال هذا البلد، فإن تلبية احتياجات الرعويين في سياق نهج أعرض تجاه التكيف مع تغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث، وتعزيز استراتيجيات المناعة والتخفيف على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى الأسرة المعيشية تعد من الأمور الحاسمة.

وتشكل أمراض الحيوانات الزراعية حالياً، بما في ذلك نشوب مرض الحمى القلاعية مؤخراً، تهديداً خطيراً لأوضاع الأمن الغذائي الهشة، وتترك أثراً خاصاً على سبل المعيشة الرعوية. وينبغي أن تستمر التدخلات لدعم توفير العقاقير والأمصال، وتعزيز الخدمات المختبرية والتشخيصية، وتشجيع الشبكة المجتمعية للعاملين في مجال الصحة البيطرية.

وتشمل الاحتياجات الإضافية المراد تلبيتها بصورة عاجلة (في بعض مناطق البلد على الأقل) التغذية، والتغذية المدرسية، وإدارة المياه.

الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل

جمعت إستراتيجية تنمية قطاع الزراعة وخطط الاستثمار: 2011/2010 – 2015/2014 أنشطتها واستثماراتها ضمن أربعة برامج تمثل مجالات الفرص الرئيسية. وكما حدث في الماضي، سيتم تشغيل استراتيجية تنمية قطاع الزراعة وخطط الاستثمار عن طريق إطار الإنفاق المتوسط الأجل ومدته ثلاث سنوات. ومن المتوقع أن تؤدي إجراءات الميزنة الجديدة التي أدخلت لعام 2011/2010، بما في ذلك شرط عقود الأداء الموقعة، إلى مزيد من رصد الأداء والانضباط الأفضل للميزانية. وتقدم استراتيجية تنمية قطاع الزراعة ميزانيتين: الميزانية "المثالية" التي تعبر عما تود أن تفعله وزارة الزراعة، والصناعة البيطرية، ومصايد الأسماك لو كانت لديها الأموال الكافية، أي إذا كانت لديها أموال تقترب من هدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وهو 10 في المائة من الميزانية الوطنية. وتبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج السنوات الخمس المثالي 2.731 مليار شلن أوغندي. وترتبط الميزانية الثانية بسقف الميزانية الفعلي المخصص للزراعة في إطار الإنفاق المتوسط الأجل. وفي عام 2011/2010، تمت الموافقة على مبلغ 342.2 مليار شلن أوغندي لإطار الإنفاق المتوسط الأجل، مع تخويل بزيادة متوقعة في السنوات التالية بنسبة 10 في المائة سنوياً. وعلى هذا الأساس، تم إعداد ميزانية أخرى تتعلق بإطار إنفاق متوسط الأجل من أجل استراتيجية تنمية قطاع الزراعة، وهي تقل بنسبة 25 في المائة تقريباً عن الميزانية المثالية لتصل إلى 2.089 مليون شلن أوغندي. والبرامج الفرعية في إطار الميزانية المتعلقة بإطار الإنفاق المتوسط الأجل على مدى خمس سنوات هي: الإنتاج والإنتاجية (426 253 1 مليون شلن أوغندي) وهو ما يمثل 60 في المائة من الميزانية الإجمالية؛ والوصول إلى الأسواق والقيمة المضافة (419 660 مليون شلن أوغندي)؛ والبيئة التمكينية (338 113 مليون شلن أوغندي)؛ والتعزيز المؤسسي (680 61 مليون شلن أوغندي). وقد أدت حالات التأخير السابقة في المبالغ المدفوعة للبرامج الكبيرة (التي يمولها مانحون) إلى تشجيع الانتقال إلى نهج قطاعي يطبق حالياً ويدعمه مختلف الشركاء في التنمية.

والأمر الذي لا يقل أهمية هو دعم جهود الحكومة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتشمل هذه الجهود تنفيذ برنامج العمل الوطني من أجل التكليف، وتعزيز وحدة تغير المناخ بوزارة المياه والبيئة، وتعزيز القدرة المحلية من حيث التكيف. ويعد الدعم المقدم للاستراتيجيات والسياسات الوطنية في قطاع الصناعة حاسماً أيضاً (بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها).

وبالنسبة لإدارة أخطار الكوارث، وافقت الحكومة مؤخراً على إستراتيجية التأهب للكوارث، والتي ستحتاج أيضاً إلى دعم لتنفيذها على المستويين الوطني والمحلي.